

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القضية عدد 492  
تاريخ القرار: 29 جوان 2022

قرار  
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار التالي بين:

في شخص ممثلها القانوني.

المدعية: شركة

مقرها:

من جهة

في شخص ممثلها القانوني

المدعى عليها: شركة

مقرها:

المحامي الكائن مقره

نائبها: الأستاذ

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة صلب عريضة دعواها الواردة على مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 25 نوفمبر 2021 والمسجلة بكتابتها تحت العدد 492 إقدام شركة على تسويق عرض تجاري متعلق بخدمة الأنترنات تحت تسمية "AIRBOX 4G" متضمن لجملة من الحوافز والامتيازات من بينها تمكين المشتركين من سرعة تدفق للأنترنات تصل إلى 2.52 ميغابايت عند استنفادهم لرصيدهم من الأنترنات وهو ما يشكل حسب ادعائها خرقا للنقطة K من الفقرة 3 المدرجة بقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 09 لسنة 2017 المنقح والمتمم لقرارها عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 والمتعلق بطريقة تحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي

بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم والتي أوجبت على المشغلين تمكين مشتركهم في عروض الأنترنات، التي تتجاوز 25 جيجا من تدفق منخفض للأنترنات بسرعة منخفضة بـ 256 كيلوبيت/الثانية عند نفاذ رصيدهم ضمانا لاستمرارية الخدمة معتبرة أن هذه الممارسة تبين حسب إدعائها سوء نية خصيمتها وتعتمدها الإضرار بمنافسها من خلال ما تنتهجه من ممارسات منافية لقواعد المنافسة التزمه في حق بقية المشغلين. وانتهت إلى طلب التصريح بمخالفة المدعى عليها لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 09 لسنة 2017 المشار اليه أنفا وإلى طلب تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفذ العاجل.

## الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات كما تم تنقيحها وخاصة الفصول 63 و65 و67 و68 جديد و74 جديد منها.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 1388 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2021 عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا الاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 1389 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2021 عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عدد 171 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 نوفمبر 2021 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب شركة على عريضة الدعوى والوارد على الهيئة بتاريخ 24 ديسمبر 2021.

وبعد الاطلاع على التقرير الإضافي المدلى به من قبل المدعية والوارد على الهيئة بتاريخ 11 فيفري 2022 والمحال على شركة ' بتاريخ 15 فيفري 2022.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 08 أبريل 2022 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة على تقرير ختم الأبحاث والواردة على الهيئة بتاريخ 17 ماي 2022.

### الجلسة

وبجلسة يوم 29 جوان 2022 حضر كل من السيدان . و ، في حق المدعية شركة 'وقدما تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وتمسكا بطلباتها المضمنة بعريضة الدعوى وحضرت الأستاذة ي نيابة عن زميلها الأستاذ محامي المدعى عليها شركة وتمسكت بدفوعاتها وتقاريرها المضمنة بملف القضية.

### المستندات

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر بواسطة الأستاذ بتاريخ 26 أكتوبر 2021 تحت عدد 32459 تضمّن معاينة لـ:

- عقد بيع للخواص بتعلق بجهاز Airbox4G رقم \*\*\* 51.31 وللفاتورة رقم 0001728513 المؤرخة في بتاريخ 2021/10/25 الخاصة بالعرض (forfait 42 G) Airbox4GMF920U.
- ربط الهاتف الجوال على جهاز Airbox4G MF920U وبالضغط على الرمز \*147 ثم على الرقم 05 وتضمن رقم جهاز Airbox المشار إليه أعلاه \*\*\* 51.31 واختيار رقم 01 تمت معاينة البيانات التالية:

"Votre forfait internet du mois est de 0Mo. Votre report est de 0Mo."

- عملية ربط الهاتف الجوال بشبكة WIFI تحت الرمز AIRBOX\_B 0 DD عن طريق كلمة العبور المعدة للغرض وباستعمال تطبيق مقياس سرعة تدفق الأنترنت " speedtest " تم معاينة سرعة التدفق بما قدره 2.52 Mbps وباستعمال تطبيق "jawda internet" الخاصة بالهيئة الوطنية للاتصالات تم معاينة سرعة تدفق قدرها 2.41 Mbps.

### ردود المدعى عليها على عريضة الدعوى

حيث دفعت المدعى عليها في جوابها على عريضة الدعوى بأن ملف القضية الموجه إليها لم يتضمن محضر المعاينة عدد 32708 المستند عليه من قبل المدعية في حيثيات عريضة دعواها وأن المحضر الموجه إليها مضمن

تحت عدد 32459 وتمسكت تأسيسا على ذلك بتجريد الدعوى ، كما لاحظت أن ترجمة المدعية لعبارة "un débit réduit" الواردة بالنقطة k من قرار الهيئة المشار إليه أعلاه بعبارة "سرعة التدفق القصوى" هي ترجمة خاطئة اعتمدها المدعية عن سوء نية لإضفاء شيء من الواجهة على عريضة دعاؤها معتبرة أنه لا يمكن بدافع الترجمة إقحام معنى مغاير لمعنى العبارة الواردة في لغتها الأصلية خاصة وأن الهدف من التنصيص على العبارة المذكورة هو ضمان استمرارية الخدمة بالنسبة للمشاركين مشيرة إلى أن سرعة التدفق المساوية أو التي تقل عن 256 كيلوبيت الثانية لا تكفي لضمان استمرارية الخدمة بما يفرغ النص الترتيبي من مضمونه وأضافت أن سرعة التدفق المقدر بـ 2 Mbps هي الحد الأدنى لضمان استمرارية الخدمة متمسكة بضرورة تطبيق مقاصد المشروع في هذا الباب وهي ضمان سعة تدفق تضمن استمرارية الخدمة بما يؤكد وفق قولها أن سرعة 256 كيلوبيت/الثانية هي حد أدنى وانتهت إلى طلب القضاء برفض الدعوى.

### تقرير ختم الأبحاث

حيث اعتبر المقرر في تقريره ختم أبحاثه المؤرخ في 8 أبريل 2022 أن الخلاف الراهن يتمحور حول مدى مشروعية اسناد الامتياز موضوع النزاع للمشاركين في إطار تسويق عرض AIRBOX 4G المتعلق بخدمة الأنترنت والمتمثل في عدم تقييد الشركة المدعى عليها بسرعة التدفق القصوى للأنترنت التي يمكن لجميع المشغلين منحها لحرفائهم عند نفاذ رصيدهم والمقدرة بـ 256 كيلوبيت/الثانية وفقا لقرار الهيئة عدد 09/2017 المشار إليه أعلاه. وقد انتهت التحريات بالرجوع للمصالح الفنية للهيئة أن هذا العرض قد حظي بموافقة الهيئة على ترويجه شريطة التقييد بقواعد تسويق العروض التجارية لخدمة الأنترنت الجواله بالتفصيل بما في ذلك واجب احترام مقتضيات النقطة k من الفقرة 3 من قرار مجلس الهيئة عدد 09 المؤرخ في 12 أبريل 2017 والتي تنص على تمكين المشاركين في عروض الأنترنت التي تتجاوز 25 جيجا أوكتي من تدفق منخفض للأنترنت بسرعة 256 كيلوبيت/الثانية عند نفاذ رصيدهم. واستخلص من جهة أخرى ان ثبوت تمتيع شركة ' مشتركيها في العرض التجاري AIRBOX 4G بسرعة تدفق تقدر بـ 2.41 ميغابايت من الأنترنت الجواله إثر نفاذ رصيدهم بمقتضى المعاينة المجراة من قبل المدعية و إقرار المدعى عليها نفسها بذلك، يشكل ممارسة مخالفة لمقتضيات النقطة k من الفصل الثالث من قرار الهيئة عدد 09 المؤرخ في 12 أبريل 2017. وانتهى المقرر تبعا لما تقدم إلى ثبوت مخالفة الشركة المدعى عليها مقترحا في هذا السياق اعتبار ممارسة شركة المشتكى بها في قضية الحال مخالفة لقرارات الهيئة المتعلقة بشروط وإجراءات توفير خدمة النفاذ إلى الأنترنت ومطالبتها بالالتزام بمقتضيات النقطة k من الفصل 3 من القرار عدد 09 المؤرخ في 12 أبريل 2017 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 الصادر في 11 جوان 2014 وتطبيق الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حقها .

### ردود المدعى عليها على تقرير ختم الأبحاث

حيث عارض نائب المدعى عليها صلب رده على تقرير ختم الأبحاث الوارد بتاريخ 17 ماي 2022 ما انتهى إليه المقرر من أن سرعة التدفق التي تمت دعوة المشغلين لتأمينها عند نفاذ الرصيد تقتصر على ضمان توفير خدمات بسيطة كتصفح البريد الإلكتروني أو تحميل ملفات بحجم صغير أو الولوج لبعض المواقع ولا تخول له الاستفادة بخدمات أنترنات تتطلب سرعة تدفق عالية مشددا على أن عبارات النص موضوع النقطة k من قرار الهيئة المحتج به جاءت مطلقة وفي صيغة العموم وبالتالي لا يمكن التمييز بين الخدمات المعنية طالما لم يميز النص وذلك عملا بالقاعدة القانونية الواردة بالفصل 533 م إ ع، كما أن عبارة الفقرة k من القرار عدد 9 سالف الذكر لم تستعمل صيغة الإلزام والوجوب وإنما استعملت صيغة الحث وهو ما يدل حسب ادعائه على عدم وجود إلزام بعدم تجاوز سرعة التدفق المذكورة ، طالبا على ضوء ذلك استبعاد النتيجة المتوصل إليها من قبل المقرر والقضاء برفض الدعوى لعدم وجود سند قانوني أو واقعي يؤسس لها وحفظ الحق فيما زاد عن ذلك .

وحيث لم توافي المدعية الهيئة بملاحظاتها حول تقرير ختم الأبحاث رغم تبليغها نظيرا منه طبق الصيغ المقررة بمجلة الاتصالات.

### إثر ذلك

### وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى طلب قول ما يقتضيه القانون إزاء الممارسات التي اقدمت عليها الشركة المطلوبة والمتمثلة في تمكين مشتركها في عرض "AIRBOX 4G" من امتياز الإبحار على الأنترنات بسرعة تدفق تصل الى 2 ميغابيت عند استنفاذ الرصيد والحال أن النقطة "k" من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 09 لسنة 2017 المؤرخ 12 أفريل 2017 ألزمت المشغلين في عروض الأنترنات التي تتجاوز 25 جيجا من تدفق بسرعة قصوى بـ256 كيلوبيت/ الثانية فقط عند نفاذ رصيدهم والى طلب تطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حق المدعى عليها في حين تمسكت هذه الأخيرة بمشروعية سرعة التدفق التي وفرتها لمستخدميها .

وحيث يقتضي البت في نزاع الحال مسألة مبدئية تتعلق بالتحقق من مدى استيفاء العرض المتظلم منه لموجبات وشروط توفير خدمات الاتصالات بالتفصيل وذلك قبل البت في مدى وجاهة ادعاءات العارضة ودفوعات المطلوبة.

#### 1. مدى تقييد المدعى عليها بالتراتب المعمول بها في مادة تسويق العروض التجارية:

حيث يخضع تسويق عروض خدمات الاتصالات إلى مقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحها بالأمر عدد 53 المؤرخ 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وحيث تفرض مقتضيات الفصل 3 (أ) من الامر المذكور على كل مشغل شبكة عمومية للاتصالات يعترف ترويج عرض تجاري لخدمات الاتصالات توجيه نظير من وثيقة إشهار العرض التجاري الى الهيئة 15 يوما قبل تسويقه حتى تتمكن من دراسته وطلب التغييرات اللازمة الواجب إدخالها في صورة عدم تطابقه مع الترتيب القانونية ومتطلبات المنافسة النزيهة.

وحيث وبالرجوع لوقائع القضية و اوراقها و ما تم فيها من أبحاث أن الشركة المطلوبة قد حازت على موافقة الهيئة لتسويق العرض التجاري المسمى "Forfait Data Airbox Post payée" بمقتضى القرار عدد 2021/153 المؤرخ في 27 أبريل 2021 الذي خول لها ترويج هذا العرض لمدة ثلاثة أشهر انطلاقا من التاريخ الفعلي لتسويقه شريطة التقييد بقواعد ترويج العروض التجارية لخدمة الأنترنت الجواله بالتفصيل وفقا لقرارات الهيئة التعديلية الصادرة في شأنها .

وحيث بالرجوع إلى تاريخ تحرير فاتورة بيع الاشتراك المحررة في 25 أكتوبر 2021 وفقا لما تم معاينته من قبل عدل التنفيذ في محضر المعاينة سند القيام يتضح أن ترويج هذا العرض تواصل بعد المدة المحددة لتسويقه من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات في قرارها عدد 2021/153 المشار اليه أعلاه.

وحيث أن مواصلة المدعى لتسويق العرض التجاري المتظلم منه مثلما هو ثابت بملف الدعوى رغم انتهاء المدة المسموح لها لتسويقه ودون إعادة عرضه مجددا على الهيئة، يعتبر مخالفة للإجراءات المنظمة لتسويق العروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الامر عدد 3026 لسنة 2008 .

وحيث ثبت مما سبق شرحه أن العرض التجاري موضوع الدعوى لم يكن مستوفيا للصيغ والشروط المنظمة لتوفير خدمات الاتصالات في تاريخ المعاينة سند الدعوى الأمر الذي يجعل عملية تسويقه مخالفة للشروط التعديلية والتنظيمية التي تحكم سوق الاتصالات.

2. مدى تقييد المدعى عليها بالقرار عدد 09/ 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014:

حيث يخضع توفير خدمات الاتصالات بالتفصيل الى رقابة الهيئة الوطنية للاتصالات التي أوكل لها المشرع وضع القواعد والضوابط الضرورية للمحافظة على المنافسة النزيهة في سوق الاتصالات.

وحيث، وفي إطار مسيرة التطور الذي شهده قطاع الاتصالات وخاصة في علاقة بخدمات الأنترنت القارة عبر التكنولوجيا الراديوية المتاحة التي يوفرها المشغلون باعتماد الصناديق (Box) وذلك منذ إسناد اجازات لإقامة واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات من الجيل الرابع وما يفرضه ذلك من إقرار قواعد جديدة للتشجيع على مزيد الانخراط بهذا الصنف من الخدمات مع المحافظة على قيمة هذه السوق ودون المساس بحقوق المستهلك وبمبادئ الشفافية والوضوح في توفير العروض التجارية، أصدرت الهيئة قرارها عدد 09 المشار اليه أعلاه.

وحيث نصت النقطة k من الفصل عدد 3 من القرار المشار اليه على ما يلي:

« les opérateurs sont appelés à fournir à leurs abonnés postpayés un débit réduit de 256Kbps/s suite à l'épuisement des forfaits data proposant un volume supérieur à 25Go afin d'assurer la continuité du service »

وحيث ألزمت الهيئة بموجب هذا البند مشغلي الشبكات بتمكين مشتركهم في عروض الأنترنت القارة والتي يتجاوز الرصيد فيها 25 جيجا أوكتي من امتياز استمرارية الخدمة عند نفاذ الرصيد المذكور بسرعة تدفق حددتها بـ 256 كيلوبايت / الثانية وذلك الى حين تجديد الرصيد.

حيث اتضح بالرجوع الى مضمون المعاينة سند الدعوى أن الشركة المطلوبة مكنت مشتركها في العرض التجاري للأنترنت AIRBOX بعد استنفاذ رصيدهم من سرعة تدفق تقدر بـ 2.41 ميغابايت في الثانية.

وحيث تمسكت المدعى عليها أن سرعة التدفق المساوية أو التي تقل عن 256 كيلوبايت/ الثانية لا تكفي لضمان استمرارية الخدمة كما أن عبارة الفقرة k من القرار عدد 9 سالف الذكر لم تستعمل صيغة الإلزام والوجوب

وإنما استعملت صيغة الحث وهو ما يدل حسب ادعائها على عدم وجود إلزام بعدم تجاوز سرعة التدفق المذكورة.

وحيث خلافا لما تمسكت به الشركة المطلوبة فقد وردت عبارات النقطة "k" من القرار سند القيام واضحة في مفاهيمها حين نصت بصراحة أن سرعة التدفق الأنترنات التي يلتزم المشغل بتوفيرها عند نفاذ رصيده الأصلي هي سرعة تدفق منخفضة ومحددة بـ 256 كيلوبيت وهو تأويل يتناسب مع مقاصد النص ومن الغاية من إقراره ضرورة و أن الهيئة تهدف من خلال تمتيع المشتركين بهذا الامتياز الى تحسين تجربة المستعملين الخواص وتشجيعهم على الانخراط في عروض الأنترنات عبر الصناديق وذلك لضمان حد أدنى من استمرارية الخدمة بالنسبة للمشاركين الذين نفذ رصيدهم دون التأثير على الاستهلاك وعلى قيمة سوق الأنترنات مما يفسر تحديد سرعة التدفق بـ 256 كيلوبايت / الثانية وذلك حتى لا يتحول امتياز استمرارية الخدمة الى عامل للحد من شحن الارصدة و الاقبال على الاستهلاك المجاني مما يؤدي الى تدهور قيمة سوق الأنترنات .

وحيث بات ما اثارته الشركة المطلوبة بخصوص عدم تلاؤم سرعة التدفق المقدرة بـ 256 كيلوبيت / الثانية مع متطلبات استمرارية الخدمة التي تستوجب حسب ادعائها سرعة لا تقل عن 2 ميغابيت يتجاوز مناط النزاع الراهن لتعلقه بمناقشة أصل القرار سند القيام وما تضمنه من ضوابط وقواعد تعديلية و هي مسألة كان يمكنها مناقشتها في الأجال القانونية و لدى الجهات القضائية المختصة .

وحيث يستخلص من كل ما سبق ذكره أن الشركة المطلوبة لم تلتزم بالترتيب المنظمة للعروض التجارية و ذلك بتسويقها للعرض المتظلم منه خارج الأجال المحددة دون إعادة عرضه على الهيئة علاوة على خرقها لمقتضيات قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 09 / 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 بإتاحتها لامتياز الإبحار بسرعة تدفق تنازلي قدرت بـ 2.41 ميغابايت عند نفاذ الرصيد والحال أن النقطة "k" من القرار المذكور حددت هذه السرعة بـ 256 كيلوبيت بما يجعل من المخالفة المنسوبة إليها ثابتة في جانبها .

### 3. في خصوص سبق التعهد بنفس المخالفة:

حيث سبق أن أصدرت الهيئة قرارا في القضية 486 بتاريخ 29 جوان 2022 يقضي بتوجيه تنبيه لشركة مخالفتها للترتيب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 أ من الامر عدد 3026 لسنة 2008 المذكور أعلاه ولعدم احترامها لقرارات الهيئة المتعلقة بشروط وإجراءات توفير خدمة النفاذ إلى الأنترنات المنصوص عليها بالنقطة "k" من الفصل 3 من القرار عدد 09 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 الصادر في 11 جوان 2014 .

وحيث تبين من مطروقات الملف أن المطلوبة قد ارتكبت نفس المخالفة والمتمثلة في تسويقها لعرض انترنات قارة بواسطة جهاز " بوكس " دون احترامها للإجراءات والصيغ المرتبطة بترويج العروض التجارية ودون التقيد بشروط

وإجراءات توفير خدمة النفاذ إلى الأنترنت المنصوص عليها بالنقطة "k" المذكورة أعلاه وذلك في نفس فترة ارتكاب المخالفة التي صدر بسببها قرار في القضية عدد 486 المشار إليه سابقا.

وحيث تبين أن تاريخ تسويق العرض محل النزاع يعود الى شهر اكتوبر من سنة 2021 مثلما هو ثابت من محضر المعاينة سند الدعوى في حين سبق توجيه تنبيه الى المدعى عليها من أجل نفس المخالفة موضوع دعوى الحال بتاريخ 29 جوان 2022 بما يجعل التنبيه المذكور مستوعبا للمخالفة المتظلم منها الآن.

وحيث أن المخالفة موضوع التنبيه الموجه للمطلوبة بموجب قرار الهيئة في القضية عدد 486 المشار اليه تتطابق مع المخالفة موضوع نزاع الحال ضرورة أن كلتا المخالفتين تعلقتا بعدم احترام الترتيب المعمول بها في مادة ترويج العروض التجارية وبعدم التقيد بقواعد وشروط توفير خدمات الأنترنت.

وحيث أنه لا يجوز معاقبة شخص مرتين من أجل نفس الفعل أو الممارسة.

وحيث وطالما تبين أن المطلوبة قد سبق معاقبتها من قبل مجلس الهيئة والتنبيه عليها من أجل نفس المخالفة موضوع القضية الراهنة فإنه يتجه التصريح بعدم مؤاخذتها لسبق التعهد بنفس الممارسة المرتكبة في نفس المدة.

#### ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات عدم مؤاخنة شركة " لسبق تعهد الهيئة بنفس المخالفة بموجب قرارها في القضية عدد 486 الصادر بتاريخ 29 جوان 2022.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

محمد الطاهر الميساوي: رئيس

شاكر التواتي: نائب رئيس

كمال الرزقي: عضو

كريم الشواشي: عضو

سمية حمودة: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر الميساوي

